

قرار رئيس جمهورية مصر العربية**رقم ٤٠٥ لسنة ٢٠٠١**

بشأن الموافقة على التعديل رقم (١)
لاتفاق التمويل المختلط الرابع الموقع في ١٥ ديسمبر ١٩٩٧
بين حكومتى جمهورية مصر العربية والاتحاد السويسرى
الموقع فى القاهرة بتاريخ ٢٠٠١ / ١ / ١٤

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة (١٥١) من الدستور :

قرر :**(مادة وحيدة)**

ووفق على التعديل رقم (١) لاتفاق التمويل المختلط الرابع ، الموقع فى ١٥ ديسمبر ١٩٩٧ بين حكومتى جمهورية مصر العربية والاتحاد السويسرى ، الموقع فى القاهرة بتاريخ ٢٠٠١ / ١ / ١٤ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٤ رمضان سنة ١٤٢٢ هـ .

(الموافق ١٩ نوفمبر سنة ٢٠٠١ م) .

حسنى مبارك

وافق مجلس الشعب على هذا القرار بجلسته المعقودة فى ٧ ربيع الآخر سنة ١٤٢٣ هـ .

(الموافق ١٨ يونية سنة ٢٠٠٢ م)

تعديل رقم ١**لاتفاق التمويل المختلط الرابع****الموقع في ١٥ ديسمبر ١٩٩٧****بين حكومة جمهورية مصر العربية****و حكومة الاتحاد السويسري**

حكومة جمهورية مصر العربية " مصر "

وحكومة الاتحاد السويسري " سويسرا "

من منطلق روابط الصداقة التي تربط بين البلدين ورغبة في تقوية هذه العلاقات
وبغية تنمية التقدم الاقتصادي والاجتماعي في مصر ، بالإضافة إلى التوريدات من السلع
الرأسمالية والخدمات السويسرية لتحقيق هذا الهدف .

قد اتفقتا على ما يلي :**المادة (١)****قيمة التمويل المختلط الإضافي**

- (١/١) يتيح التعديل رقم (١) الحالي تمويلاً مختلطاً إضافياً بمبلغ إجمالي
٢٠ مليون فرنك سويسري ، ليصبح إجمالي مبلغ التمويل المختلط ١٠٠ مليون فرنك سويسري .
- (٢/١) يخضع التمويل المختلط الإضافي لنصوص الاتفاق الموقع في ١٥ ديسمبر
١٩٩٧ بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة الاتحاد السويسري لإتاحة تمويلاً
مختلطاً والذي يعتبر هذا التعديل جزءاً مكماً له .

المادة (٢)**مكونات التمويل المختلط الإضافي**ينقسم المبلغ الإضافي للتمويل المختلط الرابع إلى جزئين :

- (أ) منحة رسمية قيمتها ١٠ ملايين فرنك سويسري ممولة من سويسرا .
- (ب) قرض قيمته ١٠ ملايين فرنك سويسري تموله مجموعة البنوك السويسرية .

المادة (٣)

تعديل اتفاق القرض مع مجموعة البنوك السويسرية

تتيح سويسرا لمصر المنحة المذكورة في المادة (٢) فقرة (أ) من التعديل الحالي على أن يتم إبرام تعديل لاتفاق القرض الموقع بين مصر ومجموعة البنوك في ٩ ديسمبر ، ١٥ ديسمبر ١٩٩٧ وذلك بالنسبة للقرض المذكور في المادة (٢) فقرة (ب) من التعديل الحالي .

المادة (٤)

فترة الارتباط للتمويل المختلط الإضافي

يتم مد فترة الارتباط لكل من الاتفاق الحكومي والقرض ٢٤ شهراً تنتهي في ٢٧ يناير ٢٠٠٣ ويمكن مد فترة الارتباط بالاتفاق المتبادل بين الطرفين ومالم يتم ذلك يتم إلغاء أية مبالغ غير مستخدمة .

المادة (٥)

تظل كافة الشروط والأحكام الأخرى لاتفاق التمويل المختلط الرابع والموقع في ١٥ ديسمبر ١٩٩٧ ، بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة الاتحاد السويسري كما هي دون تغيير .

المادة (٦)

المراسلات

ولغرض هذا التعديل ، فسوف تكون المراسلات كما يلي :

عن حكومة جمهورية مصر العربية :

وزارة التعاون الدولي

٨ شارع عدلي

القاهرة / مصر

تلكس : 20918 EGS-UN

فاكس : 3910344 (202)

عن حكومة سويسرا :

Federal Department of Economic Affairs

State Secretariat for Economic Affairs (Formerly Known as Federal Office for Foreign Economic Affairs)

Effingerstrasse 1

CH - 3003 Berne / Switzerland

Fax : 0041313240965

المادة (٧)

الدخول حيز التنفيذ

يدخل التعديل رقم (١) الحالي حيز التنفيذ من تاريخ إخطار كلا من الطرفين المتعاقدين للطرف الآخر بإتمام الإجراءات الدستورية أو القانونية .

وإشهاداً على ما تقدم قام الموقعان أدناه والمفوضان لهذا الغرض بالتوقيع على هذا التعديل رقم (١) .

حررت في القاهرة ١٤ يناير ٢٠٠١ من أصلين باللغتين العربية والإنجليزية وفي حالة الاختلاف في التفسير يعتد بالنص الإنجليزي .

عن

حكومة الاتحاد السويسري

التوقيع :

عن

حكومة جمهورية مصر العربية

د. احمد الدارش

وزير التخطيط والتعاون الدولي

التوقيع :



قرار وزير الخارجية

رقم ٤٥ لسنة ٢٠٠٤

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٤٠٥ بتاريخ ١٩/١١/٢٠٠١ بشأن الموافقة على التعديل رقم (١) لاتفاق التمويل المختلط الرابع الموقع في ١٥ ديسمبر ١٩٩٧ بين حكومتى جمهورية مصر العربية والاتحاد السويسرى ، الموقع فى القاهرة بتاريخ ١٤/١/٢٠٠١ :

وعلى موافقة مجلس الشعب بتاريخ ١٨/٦/٢٠٠٢ :

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ٢١/٦/٢٠٠٢ :

قرار :

(مادة وحيدة)

ينشر فى الجريدة الرسمية الموافقة على التعديل رقم (١) لاتفاق التمويل المختلط الرابع الموقع فى ١٥ ديسمبر ١٩٩٧ بين حكومتى جمهورية مصر العربية والاتحاد السويسرى ، الموقع فى القاهرة بتاريخ ١٤/١/٢٠٠١

ويعمل به اعتباراً من ٨/٣/٢٠٠٤

صدر بتاريخ ٥/٤/٢٠٠٤

وزير الخارجية

احمد ماهر السيد